

Document:	EB 2020/129/R.26/Add.1
Agenda:	8(g)
Date:	16 April 2020
Distribution:	Public
Original:	English

A



الاستثمار في السكان الريفيين

موقف الإدارة بشأن تعليقات الدول الأعضاء على  
استخدام الموارد المتاحة بموجب برنامج المنح  
العادية في الصندوق لتنفيذ استراتيجية الانخراط  
مع القطاع الخاص وغيرها من المبادرات الجديدة

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

نشر الوثائق:

الأسئلة التقنية:

**Deirdre McGrenra**

مديرة مكتب الحوكمة المؤسسية  
والعلاقات مع الدول الأعضاء  
رقم الهاتف: +39 06 5459 2374  
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

**Ashwani K. Muthoo**

مدير مجموعة ضمان الجودة  
رقم الهاتف: +39 06 5459 2053  
البريد الإلكتروني: a.muthoo@ifad.org

**ثريا التريكي**

مديرة شعبة الإنتاج المستدام والأسواق والمؤسسات  
رقم الهاتف: +39 06 5459 2178  
البريد الإلكتروني: t.triki@ifad.org

المجلس التنفيذي - الدورة التاسعة والعشرون بعد المائة  
روما، 20-22 أبريل/نيسان 2020

للعلم

## موقف الإدارة بشأن تعليقات الدول الأعضاء على استخدام الموارد المتاحة بموجب برنامج المنح العادية في الصندوق لتنفيذ استراتيجية الانخراط مع القطاع الخاص وغيرها من المبادرات الجديدة

### أولاً- التعليقات العامة

- 1- تحيط الإدارة علماً بالتعليقات المستلمة من الدول الأعضاء بشأن الورقة المتعلقة باستخدام الموارد المتاحة بموجب برنامج المنح العادية في الصندوق لتنفيذ استراتيجية الانخراط مع القطاع الخاص وغيرها من المبادرات الجديدة. وقد نشرت الوثيقة في وقت واحد من أجل تعليقات كل من لجنة مراجعة الحسابات والمجلس التنفيذي. وتجمع هذه الضميمة الردود على التعليقات المستلمة من خلال كلتا المنصتين.
- 2- إن الدعم الذي أعرب عنه بعض الدول الأعضاء نحو النية العامة لتعزيز الصندوق لانخراطه مع القطاع الخاص، بما في ذلك من خلال طرق مبتكرة لاستقطاب التمويل، محل اعتراف وتقدير كبير.
- 3- ومن ناحية أخرى، تحيط الإدارة علماً ببواعث القلق التي تم الإعراب عنها فيما يتعلق باستخدام المقترح لاستخدام موارد التجديد الأساسية لتنفيذ استراتيجية القطاع الخاص ومبادرات أخرى، وبوجه خاص بالنسبة للتأثير الضار المحتمل الذي قد يحدثه القيام بذلك على برنامج المنح العادية، وعلى مهمة الصندوق تجاه البلدان الأشد فقراً. وترد تفاصيل الردود على التعليقات المحددة في القسم أدناه.
- 4- وأخيراً، تود الإدارة أن تؤكد على أن جميع عمليات القطاع الخاص سوف تقدّم إلى المجلس التنفيذي للموافقة عليها كما تم ذكره في استراتيجية الصندوق للانخراط مع القطاع الخاص (2019-2024)، وأعيد تأكيده في الإطار ذي الصلة الذي قدّم أيضاً إلى لجنة مراجعة الحسابات والمجلس التنفيذي.

### ثانياً- التعليقات المحددة

- 5- تعليق الولايات المتحدة: نحن لا ندعم استخدام المساهمات الأساسية في تجديد موارد الصندوق لدعم إطلاق برنامج تمويل القطاع الخاص وغيره من المبادرات الجديدة الأخرى. ونعتقد بأنه ينبغي استخدام موارد المنح المحدودة هذه لتمويل التزامات إطار القدرة على تحمل الديون، التي تساعد البلدان الفقيرة التي تعاني من إجهاد الديون باستخدام القروض الميسرة للبلدان المنخفضة الدخل، والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، و/أو لمعالجة الفجوات بين المستوى المستهدف للتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق والمساهمات المدفوعة حتى الآن. وفي حين أننا ندعم جهود إشراك القطاع الخاص، نفضل أن يقوم الصندوق بحشد الأموال باستخدام مصادر خارجية أخرى.
- 6- الإدارة: تود الإدارة أن تؤكد بأن هذا المخصص المقترح من م ظروف المنح يُقصد منه أن يكون تحويلاً لمرة واحدة لدعم تنفيذ عمليات الصندوق القليلة الأولى المتعلقة بالقطاع الخاص وغيرها من المبادرات، بقصد إيضاح دور الصندوق التحفيزي الذي سيساعده على اجتذاب المزيد من التمويل، خصوصاً من كيانات القطاع الخاص. والواقع أنه في حين بدأ الصندوق بالفعل في حشد الأموال من أجل عملياته الخاصة بالقطاع الخاص، فإن هذا المخصص لمرة واحدة من الموارد الأساسية (أي برنامج المنح العادية) سيساعد على تنفيذ عمليات القطاع الخاص غير السيادية الرائدة في عامي 2020 و2021. وسوف يكون لهذه أثراً إيضاحياً سيساعد الصندوق على بناء سجل جيد. وسوف يشجع هذا في نهاية المطاف جهات تمويل أخرى على المشاركة (مثل المؤسسات، والدول الأعضاء، والمبادرات العالمية، ومستثمري الأثر، وشركات الأعمال الزراعية ذات التفكير المماثل). وهدف الصندوق النهائي من خلال هذا النوع من الانخراط هو تحديداً تحقيق أثر أكبر في البلدان المنخفضة الدخل، والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، بالإضافة إلى البلدان المتأثرة بالهشاشة. وسوف يوفر كل من برنامج تمويل القطاع الخاص، وبرنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة

+ وسائل بديلة لتقديم التمويل للبلدان التي تعاني من إجهاد الديون لزيادة التمويل الموجه لتلك البلدان. كما تمثل أزمة مرض كوفيد-19 الحالية فرصة إضافية قوية في هذا النوع من الانخراط. وترد أدناه بعض الأمثلة المفصلة استجابة للمزيد من طلبات التوضيح المحددة (انظر على سبيل المثال الفقرات 9؛ و10؛ و15؛ و16؛ و17؛ و21؛ و24؛ و28).

تعليق كندا: "نود أن نحصل على المزيد من التفاصيل عن قرار تخصيص مبلغ الـ 25 مليون دولار أمريكي المحدد، وتقسيم التمويل بين عمليات القطاع الخاص وبرنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة +."

تعليق اليابان: "ليس من الواضح [كم من] هذه الموارد المرصودة سيستخدم بشكل بحت كمخصصات لإطلاق عملية استراتيجية الانخراط مع القطاع الخاص، وكم منها [سيستخدم] لمبادرات أخرى، بما فيها برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة +."

تعليق النرويج: "ما الذي يدل عليه تغيير العنوان من تأكيد الإطلاق إلى التنفيذ؟ [...] ليس هناك ذكر لكيفية تخصيص الموارد بين البرامج المختلفة. [...] والنص يزيد من عدم الوضوح فيما إذا كان مخصص الـ 25 مليون دولار أمريكي سيستخدم فقط لأغراض استراتيجية الانخراط مع القطاع الخاص، أو أيضا من أجل برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة +، ومبادرات جديدة أخرى، كما يشير إليه العنوان."

تعليق السويد: "سنقدّر المزيد من التفاصيل فيما يتعلق بالتوزيع الخاص بالمبادرات. كما ينبغي تبيان جوانب المفاضلات فيما يتعلق بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق [...] للتوضيح، بالإضافة إلى سبب كون المقترح [بمبلغ] 25 مليون دولار أمريكي. [...] قد تكون هناك حاجة لتغيير العنوان والتوصيات بالموافقة من "غيرها من المبادرات الجديدة" إلى برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة +، نظرا إلى أنه يبدو أن هذا مُدمج في المقترح. [...] وهل يقع إنشاء حساب أمانة القطاع الخاص أيضا تحت "وغيرها من المبادرات الجديدة"؟"

7- الإدارة: إن مبلغ الـ 25 مليون دولار أمريكي المطلوب يُقصد منه دعم تنفيذ استراتيجية الصندوق للانخراط مع القطاع الخاص التي وافق عليها المجلس التنفيذي في سبتمبر/أيلول 2019، بالإضافة إلى مبادرات أخرى أهمها برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة +. وتم تقدير مستوى الموارد (25 مليون دولار أمريكي) على أنه الرصيد المناسب لضمان تنفيذ تلك المبادرات، واستقطاب موارد إضافية.

8- ومن المتوقع أن يكون التقسيم الإشاري في تخصيص هذه الأموال بنسبة 50/50، مع احتفاظ الإدارة ببعض المرونة للتعديل نظرا للفرص المتاحة والمستوى العالي لعدم اليقين في الأونة الأخيرة الناجم عن أزمة مرض كوفيد-19 الجارية. والطموح هو الوصول إلى تقسيم يلعب دورا تحفيزيا مع تحقيق الحد الأمثل من ملاءمة الصندوق وأثره. والمعايير المستخدمة في تحديد هذا التخصيص هي الملاءمة، والأثر الإنمائي المتوقع، وإمكانية توسيع النطاق، والمساهمة في أولويات الصندوق ذات الصلة (بالنسبة للقطاع الخاص: خلق فرص العمل، والتمكين الاقتصادي للنساء، ودعم جهود القطاع الخاص لمكافحة تأثيرات تغير المناخ على أصحاب الحيازات الصغيرة؛ وبالنسبة لبرنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة +: بناء قدرة البلدان وأصحاب الحيازات الصغيرة على الصمود في وجه تغير المناخ مع التركيز على الأمن الغذائي).

9- وفيما يتعلق باستراتيجية القطاع الخاص، تم تحديد بعض البرامج التجريبية التي يمكن إطلاقها في عام 2020، شرط موافقة المجلس التنفيذي في أبريل/نيسان 2020 على الإطار الذي يضع القواعد والمعايير العامة، وتوفر الموارد اللازمة. ويطمح الفريق إلى تنفيذ ما يصل إلى ست عمليات على مدى الفترة 2020-2021، وتحقيق نسبة عالية من التمويل المشترك من القطاع الخاص. كما تود الإدارة أن توضح بأن عددا متزايدا من

المستثمرين يتصل بالصندوق مع انكماش السوق كنتيجة لأزمة مرض كوفيد-19 الحالية. وسوف يكون الصندوق بالطبع انتقائياً ومركزاً على مهمته عند تقييم الفرص المحتملة.

10- أما بالنسبة لتغيير العنوان، فقد تم ذلك لزيادة التوضيح بأن الموارد ستساعد على تنفيذ استراتيجية موافق عليها من قبل المجلس التنفيذي، وليس للمبادرة ببرنامج للقطاع الخاص في سياق التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، نظراً إلى أن هذه المسألة قد أثبتت من قبل عدة دول أعضاء كمصدر محتمل للالتباس. والواقع أن برنامج تمويل القطاع الخاص، الذي ذكر في العنوان أصلاً، تجري مناقشته في سياق المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق من أجل إضفاء الطابع المؤسسي على أنشطة الصندوق المتعلقة بالقطاع الخاص ضمن التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. ولن تصبح هذه المبادرة نافذة ما لم يتم الاتفاق عليها كجزء من المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. بينما سيعمل الاستخدام المقترح الحالي للموارد بموجب برنامج المنح العادية على دعم تنفيذ استراتيجية القطاع الخاص التي تمت الموافقة عليها في عام 2019. وتنفيذ الاستراتيجية من خلال تنفيذ بعض العمليات خلال الفترة 2020-2021 سيكون حاسماً لإحداث تأثير إيجابي حول قدرة الصندوق على تنفيذ التدخلات الخاصة بالقطاع الخاص، واجتذاب التمويل الميسر من المؤسسات، والدول الأعضاء، والمبادرات العالمية (مثل مرفق البيئة العالمية، والصندوق الأخضر للمناخ، إلخ.)، ومستثمري الأثر، وشركات الأعمال الزراعية ذات التفكير المماثل. والمقصود من المبلغ المطلوب هو دعم تنفيذ الاستراتيجية من خلال مخصص أولي لحساب أمانة القطاع الخاص، ومخصص آخر لبرنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة +. وقد تم الاحتفاظ بالإشارة إلى "المبادرات الأخرى" لإدراج الأولويات التي يمكن أن تنشأ خلال العام، بما في ذلك تلك المتعلقة بالاستجابة لمرض كوفيد-19.

**تعليق اليابان: "كم تتوقعون من هذا المخصص سيذهب لتكلفة المعاملات، وكم للاستثمار في الجهات الفاعلة للقطاع الخاص؟"**

11- الإدارة: سيتم تخصيص الموارد المطلوبة لعمليات القطاع الخاص بالكامل لدعم أنشطة استثمار الصندوق (لكل من الاستثمار والمساعدة التقنية المحتملة)، التي ستستقطب التمويل الخاص على مستوى المشروعات، وبالتالي تحقق الأثر. وتكاليف معاملات تجهيز هذه العمليات سوف لن تُغطى من خلال هذا المخصص لأنه من المتوقع تغطيتها من خلال رسوم الإدارة المفروضة على الموارد المعبأة، والدخل الذي ستدره عمليات القطاع الخاص.

**تعليق اليابان: "ليس الأمر واضحاً [...] لماذا يؤدي تخفيض سقف مشروعات المنح الفردية، وتشجيع استقطاب التمويل المشترك إلى تعظيم القيمة مقابل المال المنفق."**

تعليق النرويج: "تساق حجة أنه من أجل زيادة الكفاءة، سيتم تخفيض سقف مشروعات المنح الفردية. [...] وفي الصندوق ككل، استُخدمت نفس الحجة (زيادة الكفاءة) للمجادلة من أجل برامج أقل وأكبر. وقد أثبتت دائرة تقييم العمليات أن البرامج الأقل والأكبر قد زادت الكفاءة في الواقع."

12- الإدارة: تحضيراً لسياسة جديدة للمنح، يجري تحليل لتوضيح دور المنح، وتعلم الدروس بشأن استخدامها. وقد اتخذ قرار تعزيز سقف أخفض لمقترحات المنح الفردية كجزء من هذه المناقشة بشأن تنقيح سياسة الصندوق لتمويل المنح العادية (المنشورة حالياً من أجل تعليقات المجلس التنفيذي عليها استعداداً لمناقشتها في سبتمبر/أيلول 2020). وسوف يتم تغيير حجم الظروف الشامل للمنح العادية للتأكد من أنه دائماً مستدام مالياً – سيتم تحقيق هذا من خلال التخلي عن فكرة تخصيص نسبة مئوية ثابتة وربط مستوى الموارد المتاحة بنتائج تجديد الموارد. ويستند تنقيح سياسة المنح إلى المبدأ الأساسي بأن المخصص الإجمالي يمكن أن يكون أقل من المستوى الحالي، وأنه يتعين على المبادرات الممولة بالمنح أن تثبت تأثيراً تحفيزياً قوياً في استقطاب موارد أخرى. والسقف بموجب سياسة المنح الحالية هو 3.5 مليون دولار أمريكي، ويتم النظر في تخفيض محتمل

إلى 2 مليون دولار أمريكي مثلا، على أن يتم استكمالها كجزء من إجراءات تنفيذ المنح (بعد موافقة المجلس على السياسة الجديدة)، والاحتفاظ بإمكانية اختيار منح أكبر إذا ومتى اعتبر ذلك ضروريا أو أكثر كفاءة.

13- في حين أنه صحيح أنه تمت الدعوة في الماضي إلى أن المنح الأكبر سيكون لها تكاليف معاملات أقل بالمقارنة مع المنح الأصغر، إلا أن ذلك تم قبل البدء في التطور الحالي لنموذج عمل الصندوق وهيكلته المالية. وقد نتج عن ذلك التطور تحديد أدوات وبرامج جديدة تحت تصرف الصندوق لتحقيق مهمته، وزيادة التركيز على الانخراط مع القطاع الخاص، وتوقع أن تلعب المنح العادية دورا تحفيزيا في إنشاء روابط تآزر يعزز بعضها بعضا بين هذه الأدوات وبرامج القروض والمنح، بالإضافة إلى استقطاب الشركات، بما في ذلك من خلال التمويل المشترك. والتوافق الناشئ في الآراء هو أنه من أجل تيسير التركيز على النتائج والتأثيرات التحفيزية، ينبغي للمنح أن تكون أصغر وأن تنفذ على مدى فترة أقصر من الزمن. وبشكل عام، سيظل المبلغ الإجمالي للمنح الملتزم بها سنويا كما هو. وبالإضافة إلى ذلك، يتوقع في فترة الانتقال نحو التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق أن تستقطب المنح العادية تمويلا مشتركا أكبر مما حققت في الماضي (وبالتالي زيادة في القيمة مقابل الأموال المنفقة)، وأن تكون قادرة على الاستجابة بشكل سريع في السياقات المختلفة والصعبة المحتملة، ومن الأمثلة على ذلك أزمة مرض كوفيد-19. وبهذا المعنى، تُعرّف الكفاءة أيضا من حيث المرونة وإمكانية الاستجابة السريعة، الأمر الذي يمكن ضمانه حقا في المقترحات الأصغر ماليا.

**تعليق السويد: " [من المهم] أن يكون المجلس فهما شاملا للعناصر المالية – كيف تعمل، وتتفاعل، وترتبط بالمخاطر والتحديات التي تنطوي عليها، بما في ذلك كيف سيتم التخفيف منها، وجوانب استقطاب التمويل المشترك، وإقامة الشراكات مع البلدان المضيفة، والرصد والتقييم؛ وكيف ينوي الصندوق قياس عمليات الانخراط الناجحة مع القطاع الخاص؟"**

14- الإدارة: لقد تم تفصيل أوجه التآزر بين برنامج القروض والمنح، وبرنامج تمويل القطاع الخاص، وبرنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة + في ورقة للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، وامتنتع الإدارة عن التوسع في مثل هذه المسائل في الوثيقة، نظرا إلى أن هذه المسائل ذات صلة أساسا بمناقشات تجديد الموارد. وسيتم توفير المزيد من التفاصيل عن هذه المسائل خلال الدورة الثانية من مشاورات تجديد الموارد في يونيو/حزيران 2020 كجزء من ورقة نموذج العمل والإطار المالي للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. ومع ذلك، من المهم التأكيد بأن المخصص المقترح للقطاع الخاص سيستخدم لتنفيذ الاستراتيجية وليس من أجل برنامج تمويل القطاع الخاص. وقد قُدم إطار تفصيلي يصف طرائق التنفيذ، والمخاطر وتدبير التخفيف، والرصد، ودور الدول الأعضاء إلى لجنة مراجعة الحسابات، وإلى المجلس للموافقة عليه في أبريل/نيسان 2020. وفي سياق التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، يُقصد من برنامج تمويل القطاع الخاص أن يكمل العمل المنفذ من خلال برنامج القروض والمنح، بتعزيز مساهمة الصندوق في تحقيق الهدف 1 والهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة. ويذكر الإطار بوضوح التكامل كأحد المبادئ التوجيهية لعمليات الصندوق المتعلقة بالقطاع الخاص.

15- وتود الإدارة أن تشدد أيضا على ضغط الوقت للبدء بتنفيذ أنشطة القطاع الخاص، بالنظر إلى أن: (1) استراتيجية القطاع الخاص قد تمت الموافقة عليها بالفعل، ومن المزمع إجراء تقييم استعراض منتصف المدة في نهاية عام 2021؛ (2) من المتوقع أنه في سياق وباء مرض كوفيد-19 الحالي، لن تكون الموارد العامة كافية لتغطية الخسائر والتحديات. وسوف ينتج عن ذلك احتياج هائل لاستقطاب تمويل القطاع الخاص لدعم الانتعاش الاقتصادي، وتقديم استجابة سريعة. ولذلك، سيوفر المخصص المقترح تمويلا أوليا ثمينا للعمل بسرعة وبصورة مؤثرة في استقطاب الاستثمار الخاص، والمحافظة على الوظائف، ومساعدة أصحاب الحيازات الصغيرة من خلال ضمان الدخل والخدمات الأخرى.

16- كما تعتبر الإدارة أنه إذا تمت الموافقة على برنامج تمويل القطاع الخاص كجزء من التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، سيتم إضفاء الطابع المؤسسي على أنشطة القطاع الخاص، وربط مواردها بتجديد الموارد.

وفي حال كَوّن الصندوق بالفعل سجلا جيدا بعض الشيء بحلول ذلك الوقت، من المتوقع أن يساعد ذلك على اجتذاب المزيد من التمويل للبرنامج.

17- كما تود الإدارة أن تشدد على أن هذا المخصص المقترح من برنامج المنح العادية يُقصد منه أن يكون تحويلا لمرة واحدة لدعم تنفيذ العمليات القليلة الأولى من استراتيجية القطاع الخاص والمبادرات الأخرى، مع لعب دور تحفيزي في نفس الوقت. والواقع أنه بينما بدأ الصندوق بالفعل في حشد الأموال من أجل عملياته المتعلقة بالقطاع الخاص، فإن هذا المخصص لمرة واحدة سيكون مفيدا في مساعدته على تنفيذ عمليات القطاع الخاص غير السيادية التجريبية في عامي 2020 و 2021. وسوف يبني هذا سجلا ناجحا ويشجع مستثمرين آخرين على المشاركة، مما يتوقع أن ينتج عنه في نهاية المطاف زيادة في التدفقات إلى البلدان المنخفضة الدخل، والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا. وبالتالي، ينبغي النظر إلى هذا المخصص المخصص على أنه "دعم" من الصندوق للمساعدة في تعبئة تمويل القطاع الخاص وفقا لنداء أديس أبابا للعمل.

**تعليق السويد: "سوف تستفيد هذه الورقة من توضيح النهج الشامل، والترابط، وتأثيرات التآزر المقصودة بين العناصر المالية."**

18- الإدارة: في الواقع، يسعى الصندوق من خلال مسارات العمل الجديدة هذه (القطاع الخاص، وبرنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة +) إلى توسيع نطاق أثره لصالح المنتجين على نطاق صغير، والمشاريع الريفية الصغيرة والمتوسطة في البلدان الأكثر هشاشة وضعفا، وبناء القدرة على الصمود الذكية مناخيا وبيئيا، والتكيف والتخفيف من أجل الزراعة المستدامة، وتنمية الأعمال الزراعية. وبشكل أكثر تحديدا، سيستطيع الصندوق من خلال أنشطة القطاع الخاص أن يحشد استثمارات القطاع الخاص ويستقطب دراية وابتكار القطاع الخاص لفائدة المنتجين على نطاق صغير، والمجتمعات الريفية، مع تركيز خاص على إيجاد الوظائف، والتمكين الاقتصادي للنساء، والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره. ومن أجل التصدي لتغير المناخ كأحد الأسباب الأساسية لانعدام الأمن الغذائي، والبناء على خبرة برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، يسعى الصندوق أيضا لإنشاء برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة +، الذي سيقدم تمويلا مخصصا لتغير المناخ يستند إلى المنح ولا سيما للبلدان المنخفضة الدخل. ويُقصد من هذين النشاطين رفق وتعزيز النتائج المنجزة من خلال برنامج القروض والمنح، وأنشطة الصندوق الأخرى، مما سيولد أوجه تآزر تتيح للصندوق توسيع نطاق أثره. ويعزز نهج البرامج القطرية المعزز هذا، المترسخ في إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون الإنمائي المستدام، قدرة الصندوق على المساهمة في أهداف التنمية المستدامة.

19- وسيتم ضمان أوجه التآزر من خلال التنسيق الوثيق واستخدام برامج الفرص الاستراتيجية القطرية كإطار لتحديد الأنشطة التكميلية. وسيكون تقييم التكامل أيضا جزءا من عملية استعراض المشروعات المنفذة في إطار مسارات العمل هذه. وتوفر تفاصيل إضافية عن طرائق تنفيذ أنشطة القطاع الخاص في الإطار الذي قدم إلى لجنة مراجعة الحسابات، كما ذكر أعلاه. كما ستعد الإدارة وثيقة تصف طرائق تنفيذ برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة +.

**تعليق السويد: "بالتأكيد مجددا على مخاطر الاستبدال المذكورة فيما يتعلق بالأموال، سيكون تعليل هذا التحدي في ضوء التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق موضع تقدير. وغني عن القول إنه يجب تجنب التنافس والتزام بين الموارد، ولتمهيد الطريق لمناقشات تجديد الموارد في يونيو/حزيران، نعتقد أنه ينبغي تسوية هذا التحدي قبل ذلك."**

20- الإدارة: استخدام الموارد في إطار مخصص التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق لبرنامج المنح العادية لن يكون له تأثير استبدال بالنسبة للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. وموارد المنح هذه سوف تستخدم في الواقع كدفعة لمرة واحدة للمساعدة في تنفيذ استراتيجية القطاع الخاص، وبرنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب

الحيازات الصغيرة + خلال فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، ولعب دور توضيحي للموافقة على برنامج تمويل القطاع الخاص من قبل مشاورات التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. وسوف تسمح الموافقة على برنامج تمويل القطاع الخاص بعدئذ للصندوق بتعميم، وهيكله، وتوسيع نطاق نشاطه المتعلق بالقطاع الخاص من خلال نافذة مخصصة. ومن حيث نوع موارد برنامج تمويل القطاع الخاص، سيسعى الصندوق لاجتذاب موارد ميسرة، ومنح، وتمويل مشترك من المؤسسات المالية الدولية، والمستثمرين الاجتماعيين، وكيانات القطاع الخاص. كما يمكن لحساب أمانة القطاع الخاص قبول تعهدات مخصصة في سياق التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، إذا ما وافقت المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق على برنامج تمويل القطاع الخاص. والإدارة تبحث بالفعل عن تدابير لتجنب مخاطر الاستبدال، التي ستناقش في سياق مشاورات التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق.

**تعليق السويدي: "إضافة طبقة من التحليل للتحديات والمخاطر فيما يتعلق بمرض كوفيد-19، وعالم في ركود اقتصادي واجتماعي سيكون أمرا مهما أيضا للنظر فيه قبل قرار المجلس في أبريل/نيسان."**

21- **الإدارة:** إن الأزمة الجارية لمرض كوفيد-19 تخلق فرصة لهذا المخصص كي يلعب دورا معاكسا ويحقق إضافية قوية. وعلى مدى الأسابيع الماضية، تم الاتصال بالصندوق من قبل عدة جهات إقراض اجتماعية، ومشاريع صغيرة ومتوسطة من القطاع الخاص ممن أخذت خطوطها لإعادة التمويل تنقطع. وأحد الأمثلة على ذلك جهة إقراض اجتماعية من القطاع الخاص لديها ذخيرة ومشروعات يمكن أن تساعد على الحفاظ على وظائف ودخول أكثر من 230 000 من صغار المزارعين في زامبيا (بلد متوسط الدخل من الشريحة الدنيا)، وسيراليون (بلد منخفض الدخل)، ونيكاراغوا (بلد متوسط الدخل من الشريحة الدنيا)، ومولدوفا (بلد متوسط الدخل من الشريحة الدنيا)، وكينيا (بلد متوسط الدخل من الشريحة الدنيا). ويتوقع أن يستقطب كل دولار أمريكي يُطلب من الصندوق تقديمه 1 دولار أمريكي إضافي على الأقل من جهة الإقراض الاجتماعية، بالإضافة إلى تأثير استقطاب ثان على مستوى المشروعات الفردية التي ستدعمها جهة الإقراض الاجتماعية هذه. وتشمل بعض مخاطر انخراط الصندوق مع القطاع الخاص التي تم تحديدها فيما يتعلق بمرض كوفيد-19 ما يلي: (1) تدهور أداء حافظة القروض الزراعية كنتيجة لانخفاض المبيعات، وفوائد الأغذية، وانخفاض الأسعار؛ (2) الحد من توافر الائتمان والخدمات المالية الأخرى للمنتجين على نطاق صغير بسبب التدهور المتصور في جودة الحافظة؛ (3) الخسائر وعمليات الإغلاق – ولا سيما بالنسبة للتعاونيات الريفية الصغيرة/الوسطاء الماليين/مؤسسات الائتمان الصغرى الزراعية؛ (4) خسائر المشاريع الزراعية الصغيرة والمتوسطة بسبب محدودية النقل، والتوريد، والأسواق (خصوصا بالنسبة للمنتجات عالية الجودة و/أو المتخصصة مثل المحاصيل العضوية، والمنتجات المعتمدة، ولحوم الأبقار)؛ (5) انخفاض المبيعات التي تؤثر سلبا على سبل عيش المنتجين على نطاق صغير.

22- وينبغي التشديد على أن القطاع الخاص سيلعب دورا حاسما في التخفيف من الأضرار المحتملة المتكبدة من قبل السكان المستهدفين من الصندوق خلال وبعد وباء كوفيد-19. والصندوق بالفعل في طور تحديد إجراءات الاستجابة لمعالجة المخاطر المحددة، ويمكن لعمليات القطاع الخاص أن تكون الطريقة السريعة لاستجابة الصندوق. ومن الأمثلة المحتملة للبرامج المتعلقة بمرض كوفيد-19 التي يمكن رعايتها:

- من خلال استراتيجية الانخراط مع القطاع الخاص – الإقراض غير المباشر: تقديم خطوط ائتمان للتعاونيات والكيانات الريفية الأخرى التي تحتاج إلى سيولة فورية لمواجهة الهبوط في الأعمال، وتجنب الإفلاس، والمحافظة على الوظائف. ومثل هذا البرنامج لا يُقصد منه تلبية احتياجات تمويل عامة هي جزء من احتياجات الأعمال الجارية، وإنما فقط الاحتياجات النقدية غير المتوقعة الناشئة بسبب تأثيرات أزمة مرض كوفيد-19 على النظام.
- من خلال برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة +: يظهر مرض كوفيد-19 الحاجة لبناء القدرة على الصمود في وجه الصدمات الخارجية (مثلا من خلال التنويع الاقتصادي،

والمدرجات، والإدارة التكميلية، والمؤسسات المحلية القوية، إلخ.) التي تجعل برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة + أكثر أهمية في سياق اليوم. وعلاوة على ذلك، فإن ضمان أن الخسائر الغذائية الإضافية المتكبدة خلال أوقات الأزمات أمر ضروري حتى لا تتأثر المجتمعات المحلية بشكل مضاعف، خصوصا في المناطق المجهدة بسبب المناخ.

تعليق النزويج: "ذكر أن تخصيص نسبة 13 في المائة من برنامج المنح لبرامج جديدة لن يمس الأهداف الأخرى لبرنامج المنح العادية. أليس هناك مفاضلات؟ وإذا لم تكن هناك تكلفة، كيف يتم تبرير المخصصات بموجب برنامج المنح العادية ككل؟ هل سيتم اتخاذ تدابير لضمان أن موارد المنح المحدودة للصندوق لا يتم تحويلها بعيدا عن البلدان المنخفضة الدخل، والبلدان الأخرى الأقل قدرة على التمويل الذاتي واقتراض الأموال بالشروط العادية للصندوق؟"

23- الإدارة: سياسة المنح الحالية تشمل كيانات القطاع الخاص كمتلقين مؤهلين لمقترحات ممولة بمنح؛ وفي الواقع "فرص الأعمال والشراكات مع القطاع الخاص" هي إحدى مجالات الأولوية الخمسة للمنح العالمية والإقليمية للصندوق كما هو محدد في المذكرة التوجيهية الاستراتيجية بشأن المنح للفترة 2019-2021 (التي اعتمدها الإدارة في ديسمبر/كانون الأول 2018). وهذا يعني أن تخصيص بعض الموارد لتنفيذ استراتيجية القطاع الخاص لا تمثل انحرافا عن الخطط الأصلية لاستخدام موارد المنح خلال فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق. ونشوء استراتيجية متكاملة العناصر للانخراط مع القطاع الخاص أدت ببساطة إلى توفر قناة جديدة ومحسنة لإنجاز مجال الأولوية هذا، ليس فقط من خلال المنح العادية، بل أيضا من خلال خيارات غير المنح والمساعدة التقنية.

24- وعلاوة على ذلك، يمثل الاستخدام المقترح للموارد نسبة 13 في المائة من المخصص الإجمالي لفترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق – وبالتالي، ليس لها أثر مالي كبير على تنفيذ البرنامج ككل. وكما تم توضيحه في الفقرتين 12-13، تخضع سياسة المنح العادية حاليا للتنقيح، وسوف يناقشها المجلس في سبتمبر/أيلول 2020. وبالطبع هناك مفاضلات، ولكن التوافق الداخلي الناشئ في الآراء هو أنه يمكن تخفيض المظروف الإجمالي للمنح، وتركيز برنامج المنح على خلق تأثيرات تحفيزية. واستخدام هذه الأموال يتسق مع وجهة النظر هذه. وأحد مبادئ سياسة المنح المنقحة هو الحاجة إلى إقامة أوجه تآزر أكبر بين المنح وجميع الأدوات الإقراضية وغير الإقراضية الأخرى المتاحة للصندوق لتعزيز مهمته. وسوف يشمل ذلك المبادرات التي تنفذ كجزء من انخراط الصندوق مع القطاع الخاص، وكذلك من خلال برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة +. وضمان الظروف الضرورية لتطوير ذخيرة المشروعات الأولية بموجب هذه المبادرات سيتيح للمنح العادية التعبير بشكل كامل عن إمكاناتها التحفيزية متى أصبحت جميع هذه الأدوات قائمة وعاملة. ويمكن اعتبار الموارد في إطار برنامج المنح العادية في هذا الوقت بمثابة "استثمار" لبرنامج المنح الجديد للتمكن من إقامة أوجه تآزر مع مجموعة موسعة من أدوات الصندوق في مرحلة الانتقال نحو فترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق وما بعدها.

تعليق فرنسا: "نود أن نؤكد على حقيقة أن الوثيقة، على الرغم من أنها واضحة جدا، تبدو قصيرة نوعا ما بالنسبة لمثل هذا القرار المؤثر. وتود فرنسا أن تؤكد مجددا على دعمها القوي لبرنامج منح الصندوق، الذي يقود مهمته الفريدة للوصول إلى "الميل الأخير". ومع أننا نفهم أثر الهبوط الاقتصادي على استراتيجية القطاع الخاص في الصندوق، إلا أننا قلقون من استنزاف موارد برنامج المنح من أجل تمويل مبادرة لا تسعى لتحقيق نفس الأهداف. [...] وزيادة كفاءة برنامج المنح، وإن كانت تستحق الثناء، لا تبدو مبررا مناسباً لمثل ذلك التقليل الكبير في مواردها، بغض النظر عن الفرص التي توفرها استراتيجية القطاع الخاص."

25- الإدارة: هذه الورقة تبني على وثائق أخرى ومناقشات جرت مع المجلس، ومن أجل الكفاءة قررت الإدارة عدم إدراج التحليلات المفصلة التي تم الإبلاغ عنها سابقا. ورغم ذلك، تفهم الإدارة هذا القلق وتتفق مع الشعور



الذي تم التعبير عنه في هذا التعليق. وقد تمت الإشارة إلى أهمية البرنامج ودوره التحفيزي في ورقة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق: التوجهات الاستراتيجية، وسوف يسلط الضوء عليه في سياسة المنح الجديدة. ونود أن نقدم تأكيداً على أن هذا المخصص لمرة واحدة ويُقصد منه لعب دور تحفيزي يتيح للصندوق حشد المزيد من الموارد، بشكل أساسي من الدول الأعضاء غير المانحة، من أجل خدمة وإنجاز مهمة الصندوق المتمثلة في الوصول إلى الميل الأخير. وينوي الصندوق تعزيز دوره كمجمع للتمويل، ولكنه سيضمن دائماً مراعاة الضوابط والتوازنات الضرورية لتجنب أي انحراف عن المهمة. فرفاه المزارعين على نطاق صغير وأسره يبقى متمركزاً تماماً في صميم تدخلات الصندوق. وعمليات الصندوق المتعلقة بالقطاع الخاص ستدمج وتخدم المنتجين على نطاق صغير من خلال قناة جديدة ليست الحكومة، ولكن المنتجين على نطاق صغير سيقومون محط التركيز الرئيسي لجميع الأنشطة الممولة من عمليات القطاع الخاص غير السيادية.

26- وتمثل الملاءمة والموافقة مع مهمة الصندوق أحد مبادئ الانخراط في استراتيجية القطاع الخاص. ويُقصد من عمليات القطاع الخاص غير السيادية في الواقع أن تعزز الأثر الإنمائي للصندوق وتكتمل العمل الذي يقوم به الصندوق من خلال برنامجه للقروض والمنح. وعلاوة على ذلك، فإن عملية استعراض عمليات القطاع الخاص غير السيادية ستضمن أن كل تدخل في القطاع الخاص: (1) يتواءم مع مهمة الصندوق؛ (2) يعود بالفائدة على المجموعة المستهدفة من الصندوق؛ (3) يكمل برنامج القروض والمنح، واستثمارات وأنشطة الصندوق الأخرى على المستوى القطري.

**تعليق ألمانيا: "[هل] تقديم قرض داخلي للقطاع الخاص (بدلاً من منحة) يكفي [؟]. والقرض الداخلي سيعود في أحسن الأحوال إلى رأس المال الأساسي، ويجب عدم تجاوز الحد الأقصى المقترح لفترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق."**

27- الإدارة: تُفضل المنحة من تجديد الموارد على القرض لوضع الصندوق على أرضية صلبة نحو تنفيذ استراتيجية القطاع الخاص. وتشمل الحجج الحاسمة التي تدعم هذا الخيار: أولويات الاستهداف، والتسلسل في تنفيذها، والعوائد المتوقعة المتولدة من حساب أمانة القطاع الخاص. وتحدد الاستراتيجية الإضافية كمعيار رئيسي لأهلية جميع عمليات القطاع الخاص غير السيادية الجديدة للصندوق، وتشدّد على المجموعات المستهدفة ذات الأثر العالي، بما في ذلك النساء، والشباب، والجهات الفاعلة في القطاع الخاص التي تنفذ الزراعة الذكية مناخياً. وهذه قطاعات تعاني من نقص الخدمات بسبب المخاطر العالية المتأصلة والعوائد المنخفضة. وستتم استثمارات لتحويل هؤلاء السكان الضعفاء نحو مصادر تجارية أكثر للتمويل في المستقبل. وبوجه عام، يتوقع تحقيق عوائد اجتماعية كبيرة، بينما ستكون العوائد المالية الإجمالية منخفضة ومن المحتمل أن تحدث خسائر. ويمكن لحساب الأمانة أن يحشد الأموال في نهاية المطاف من مصادر تجارية أكثر في المستقبل متى تم تدعيم سمعة الصندوق، وخبرته، وموطئ قدمه في القطاع الخاص. ولكن في البداية سيحتاج الصندوق إلى الحد الأقصى من المرونة في هيكله وتسعير موارده للقطاع الخاص، بالإضافة إلى رأس مال كافٍ على المدى الطويل لاستقطاب التمويل وزيادته مع مرور الوقت. والمنحة تتيح هذه المرونة وتضمن الالتزام طويل الأجل، وقاعدة رأس مال قوية وأمنة للنمو في المستقبل.

28- وسيتم تخصيص جزء من المظروف أيضاً لأنشطة المساعدة التقنية، التي ستلعب دوراً حاسماً في جميع عمليات القطاع الخاص غير السيادية في المستقبل. وستشمل المواضيع المحددة التي ستغطي من خلال المساعدة التقنية ما يلي: أنشطة التدريب والتوجيه لتمكين أصحاب الحيازات الصغيرة من تنفيذ الممارسات الزراعية الجيدة الذكية مناخياً؛ ومنح المساعدة التقنية لمقدمي الخدمات الرقمية لتيسير التدريب على الزراعة الدقيقة، وفتح أسواق جديدة؛ وتوفير المساعدة التقنية الجانبية لتحسين قدرات الوسطاء الماليين على تقديم خدمات مالية ملائمة للعملاء.

29- وتوفر أزمة مرض كوفيد-19 الحالية المزيد من الأساس المنطقي للمباشرة بخيار المنح، بدلاً من خيار القروض. وتقوم الإدارة حالياً بتحليل عدد قليل من صفقات عمليات القطاع الخاص غير السيادية المحتملة،

التي من المحتمل أن يمثل الصندوق فيها الخيار الوحيد المتاح لضمان التدفق المستمر للتمويل إلى أصحاب الحيازات الصغيرة خلال وبعد أزمة مرض كوفيد-19.

تعليق ألمانيا: " [إنه] من غير الواضح فيما إذا كان يتم النظر بالفعل في التمويل الأولي لحساب أمانة القطاع الخاص. [...] فاستثمار رأس المال (الأساسي) الخاص بالصندوق ليس غرض استراتيجية القطاع الخاص. وينبغي على الصندوق استخدام رأس ماله فقط إلى حد محدود جدا مقدما، و فقط من أجل تقاسم المخاطر المحتملة، وخلاف ذلك جمع أموال خاصة لأعمال القطاع الخاص. وينبغي ألا يكون هناك أي التزام لتقديم دفعة متممة لحساب أمانة القطاع الخاص الجديد من جانب البلدان المانحة للصندوق. "

30- الإدارة: سيهدف حساب أمانة القطاع الخاص لتيسير المساهمات لتنفيذ استراتيجية القطاع الخاص. وستكون الدفعة لمرة واحدة من برنامج المنح العادية هامة لاستقطاب موارد أخرى من خلال دعم تنفيذ عمليات القطاع الخاص غير السيادية بتأثير إيجابي واستقطابي. وبالتوازي مع ذلك، تُبذل جهود بالفعل للاتصال بالدول الأعضاء، والدول غير الأعضاء، والجهات الفاعلة غير الحكومية الأخرى، بما في ذلك المنظمات المتعددة الأطراف، والجهات الخيرية الفردية والمؤسسية، والكيانات المهتمة الأخرى، لتحري اهتمامها في تقديم دعم لحساب أمانة القطاع الخاص في شكل منح وموارد بتكلفة متدنية. كما سيتم أيضا قبول تعهدات من الدول الأعضاء في سياق التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، شرط موافقة هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق على ذلك. وستكون هذه التعهدات وأية عملية تمويل متممة من الدول الأعضاء طوعية تماما. ومن المهم أيضا التوضيح بأن هذه المساهمة يُقصد منها أن تكون لمرة واحدة، وأنه لا توجد أي خطط حاليا لأن يستثمر الصندوق من رأس ماله الخاص في أنشطة القطاع الخاص.

تعليق ألمانيا: تود ألمانيا تأجيل هذا المقترح، بانتظار التفاصيل والتبرير الاستراتيجي. ومبلغ الـ 25 مليون دولار أمريكي المقترح الآن (بعد اعتماد استراتيجية القطاع الخاص) أمر مؤسف، من حيث التوقيت والنطاق، ومن حيث التأثير الضار على التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. وبالإضافة إلى ذلك، وبما أنه لا يوجد بعد عرض عام كاف عن "احتواء المخاطر"، فإن المقترح يتطلب تنقيحا/إعادة تصميم. وينبغي على الصندوق مواصلة السعي لحشد أموال خاصة لنافذة تمويل منفصلة واجتذاب "استثمارات الشتات".

31- الإدارة: لقد تم تقديم المبررات الاستراتيجية والتفاصيل التقنية في استراتيجية الانخراط مع القطاع الخاص، وإطار عمليات القطاع الخاص غير السيادية، وردود الإدارة على عدد كبير من الأسئلة التي تلقتها من الدول الأعضاء. والإدارة ملتزمة بمواصلة التواصل مع الدول الأعضاء بشأن أي قلق إضافي يمكن أن يساورها. غير أن الموافقة في الوقت المناسب على هذا المقترح أمر حاسم. والواقع أنه في حين أن حشد التمويل لمبادرة جديدة قد يستغرق وقتا حتى يتحقق، إلا أن إطلاق البرامج التجريبية لعمليات القطاع الخاص غير السيادية في عامي 2020 و 2021 سيكون استراتيجيا للغاية في إظهار قدرة الصندوق على الإنجاز واجتذاب التمويل. وهذا بدوره سيوفر للأعضاء التطمينات المطلوبة للنظر في مقترح إنشاء برنامج تمويل القطاع الخاص في إطار التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. والتأخيرات في الموافقة على المقترح في الوقت المناسب قد تؤدي إلى تأخيرات في تنفيذ جدول أعمال الصندوق بشأن القطاع الخاص.

32- كما تود الإدارة أن تؤكد مجددا على ضغط الوقت للبدء بتنفيذ أنشطة القطاع الخاص، بالنظر إلى: (1) استعراض منتصف المدة للاستراتيجية في نهاية عام 2021؛ (2) أزمة مرض كوفيد-19.